

المواقف الأمريكية من "الربيع العربي" : محاولة للفهم

د. وليد حمارنة *

مقدمة

من نظريات المؤامرة إلى نظريات الصراعات الاجتماعية تعددت تأويلات وتفسيرات ما يحدث في البلاد العربية منذ عام ٢٠١١ أو ما سمي بالربيع العربي. ويلحظ المراقب أن كافة التأويلات والتفسيرات هذه تتضمن دوماً، لا بل أن الكثير منها يركّز على، الدور الغربي وخاصةً الدور الأمريكي حتى أن البعض يفسّر هذه الأحداث وكأنها مؤامرة غربية أو أمريكية فقط. وكما فعل الكثيرون في تفسير ما حدث في أوروبا الشرقية قبل ذلك، فإنهم يتابعون نفس المنهج والطريقة عبر استخدام نظرية المؤامرة. وحسب هذه النظرية فإن ما يحدث في العالم يُحْطَطُ له في الغرف الخلفية من وكالة المخابرات المركزية والبنتاغون والبيت الأبيض. وتستخدم هذه المؤسسات أدوات محلية بعضها متأمر عن وعي وسابق إصرار والبعض الآخر إما عن غباء أو بسبب المصالح لتنفيذ هذه المخططات.

ويشير آخرون ممن لا يؤمنون بنظرية المؤامرة إلى الدور الكبير للولايات المتحدة (والغرب بشكل عام) وذلك لأسباب عديدة تتراوح بين الدور العسكري والدور الاقتصادي والعلاقات اللامتكافئة بين الأنظمة المحلية من جهة ودول الغرب من جهة أخرى. وتنبني هذه التفسيرات على مقولات أساسية أهمها أن القرار الوطني في الأنظمة المحلية ليس قراراً سيادياً، بل هو نتاج تدخل عدة عوامل خارجية وداخلية (وفي أكثر الأحيان يكون دور العوامل الخارجية أهم من تلك الداخلية) مما يعطي أهمية كبيرة لمواقف الدول الغربية والولايات المتحدة أساساً في القرارات الوطنية المحلية. حتى أولئك الذين ينظرون إلى ما يحدث في منطقتنا بصفته نتاجاً لعوامل هي بالأساس محلية ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي

* باحث من الاردن

إلا أنهم، كالآخرين، يفسحون دوماً دوراً للتأثيرات الخارجية على مجريات الأمور.

لكن الأمر الذي يبعث على الاستغراب أن كافة التحليلات والمواقف المتناقضة والمختلفة هذه تستطيع أن تجد "إثباتات" أمريكية لوجهة "نظرها" إذ تُسْتَحَدَمُ أقوال وتصريحات وتحليلات أمريكية مختلفة وكأنها بنفس المستوى من المصدقية والموثوقية. ولا نريد هنا انتقاد أو تنفيذ أية وجهة نظر أو تحليل معين، بل نود التنويه أن الغرب بشكل عام والولايات المتحدة تحديداً أكثر تعقيداً مما يعتقد البعض وأن الكتابات والتصريحات والتحليلات الأمريكية كلها ليست بنفس المستوى من المصدقية والموثوقية، لا بل القليل منها بعيد عن وجهة النظر الرسمية الأمريكية. ولن نستطيع في هذا المقال شرح وتحليل هذا الوضع المعقد، إلا أنا سنحاول توضيح ما نعتقد أنه ضروري للتفريق بين الكتابات الأمريكية المختلفة.

ومن باب التبسيط نبدأ بتقسيم التحليلات الأمريكية إلى ثلاثة أنواع أو مستويات. هناك أولاً التصريحات والمواقف الرسمية الموثقة وغير الموثقة وهناك ثانياً التحليلات والكتابات والمواقف الصادرة عن مراكز الأبحاث والمؤسسات المتخصصة بالشؤون السياسية والدولية والتي لا تمثل بالضرورة وجهات النظر الرسمية إلا أنها قريبة منها. وهناك ثالثاً التحليلات الأكاديمية المختلفة التي يكتبها الأساتذة والمتخصصون في الجامعات والمعاهد الأمريكية. وهذه الأخيرة تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها إذ نجد فيها ما يقترب كثيراً من وجهات النظر الرسمية وما يبتعد عنها كثيراً بل وما ينتقدها انتقاداً حاداً. وسأبدأ باستعراض عدد من المواقف ووجهات النظر لكل من هذه المستويات محاولاً إبراز أهم الآراء والأفكار المتعلقة بالشرق الأوسط والصراعات الدائرة فيها ووجهات النظر حول السياسة الأمريكية فيما يتعلق بها. يمكننا القول وبثقة كبيرة أن أكثر المتخصصين بالدراسات الشرق أوسطية والعربية في الجامعات والمعاهد الأمريكية لهم وجهات نظر أكثر تعاطفاً وتفهماً لوجهات النظر العربية من أولئك العاملين في مراكز الأبحاث وفي الإدارة الأمريكية وهم يمثلون كذلك وجهات نظر أكثر نقدية تجاه السياسات العامة في الولايات المتحدة من الجمهور الأمريكي خاصة في الجامعات المرموقة والمعروفة والمصنفة عالمياً. وهذه ظاهرة غريبة في الولايات المتحدة ألا وهي أن التوجهات العامة للأكاديميين في الجامعات المصنفة عالمياً وأكثرها جامعات خاصة هي في أكثريتها أقرب إلى وجهات النظر النقدية أو إلى الحزب الديمقراطي وجناحه اليساري (أي من يسمون في أمريكا الليبراليون واليساريون) وبصفة عامة يمكننا التعميم والقول بأن أكثر هؤلاء الأكاديميين لا يتمتعون بتأثير كبير أو مباشر على السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، لا بل يُنظر إلى العديد منهم نظرةً فيها الكثير من الشك من قِبل المؤسسات الرسمية. لكن هناك عدد من الأكاديميين ممن لهم علاقات إما مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسات الرسمية ومثال ذلك الأكاديميون الذين عملوا في الإدارات السابقة ومن ثم عُيِّنوا في جامعات ومعاهد مرموقة أو أولئك الأكاديميين الذين كانوا قد انتقلوا من مواقع أكاديمية إلى مواقع سياسية ومن ثم عادوا إلى مواقعهم السابقة في العالم الأكاديمي بعيد انتهاء فترة حكم رئيس ما. وأمثلة ذلك كثيرة. ويبقى لهذا النوع من الأكاديميين أثر ومعرفة بمجريات الأمور داخل الإدارات والمؤسسات السياسية المختلفة وتشكّل بعض كتاباتهم مصادر

مهمة لمعرفة وفهم ديناميات القرار السياسي الأمريكي. أضف إلى ذلك أن الأكاديميين الذين لم يعملوا بشكل مباشر مع الإدارات الأمريكية أصبح لهم عدداً كبيراً من الطلاب السابقين والحواريين الذين انخرطوا في سلك الإدارات المختلفة والذين لهم تأثير غير مباشر لكن مهم جداً، وستحدث بشكل أكثر تفصيلاً عن دور مراكز الدراسات المستقلة والمتخصصة في الصفحات التالية.

محاولة للتأطير:

قبل الولوج في استعراض المواقف والسياسات (المعلنة وغير المعلنة) للولايات المتحدة تجاه ما حدث ويحدث في البلاد العربية خلال السنتين والنصف الماضيتين يتوجب علينا التنويه ببعض الأسس التي يبنى عليها التفكير الاستراتيجي في أمريكا ونظرتها إلى مصالحها. ولن نتمكن في هذه العجالة من التفصيل ولا من عرض كافة الجوانب المتعلقة بهذا التفكير. تنطلق السياسات الأمريكية الخارجية من نظرة لما يراه صانعو القرار بأنه المصلحة الوطنية الأمريكية. وقد تختلف رؤية المجموعات المختلفة حول بعض التفاصيل إلا أنها وبأغلبيتها الساحقة (ونحن نتحدث هنا عن صانعي القرار ومن يدور في فلكهم) تتفق على خطوط عامة لفهمها لهذه المصلحة. والخطوط الرئيسة لهذا الفهم تحددها عوامل اقتصادية وإستراتيجية وأيديولوجية تتعلق بفهم النخب الأمريكية لموقعها في العالم وذلك عبر تراث طويل من السياسة تشكّل ويتشكّل على أساس ثوابت معينة إلا أنها دوماً تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات داخلياً وعلى المستوى العالمي. ولفهم السياسات الأمريكية يجب أن نذكر بأن جملة المتغيرات التي حصلت في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية خاصة التبدلات التي حدثت نتيجة لحروب الولايات المتحدة الخارجية ونتائجها غير المرئية بشكل كافٍ (بالنسبة للسياسة في الولايات المتحدة) والمتغيرات السياسية التي جرت في الساحة الخلفية للولايات المتحدة ونعني بذلك أمريكا اللاتينية والوسطى بما في ذلك صعود نُخبٍ إصلاحية جديدة في الكثير من هذه الدول وسقوط النخب التي شكّلت الحليف التقليدي للولايات المتحدة خاصة الديكتاتوريات. ونتيجة لذلك بدأ التركيز على الاعتماد على المؤسسات وليس على الأشخاص أو الحلفاء التقليديين أو أصحاب المصالح الاقتصادية. فقد وجدت الولايات المتحدة أنها أقدر على امتصاص الأزمات والتعامل معها عقب سقوط حلفائها التقليديين بالتركيز على توافق المصالح بينها وبين مؤسسات قوية في المجتمع كالأحزاب والمنظمات المختلفة وحتى الجيش إن كان مؤسسة قوية ومتناسكة يمكنها لعب الأدوار المختلفة والتأقلم مع المستجدات حتى وإن عنى ذلك التخلّص من بعض قادته لا بل التضحية بهم، إذ تصبح هذه المؤسسات عبر علاقاتها مع مؤسسات موازية في الولايات المتحدة مصدر استقرار لصالح الأخيرة. إلا أن هذه التبدلات حدثت في سياق يراه الكثير من الدارسين ومتخذي القرار في أمريكا أكثر أهمية على المستوى الاستراتيجي ألا وهو صعود الصين وبشكل أقل الهند وكوريا كقوى اقتصادية مؤثرة في العالم. ومهما يكن تقدير البعض لأهمية الشرق الأوسط والنفط في الإستراتيجية الأمريكية فإن

معضلة الصين تبقى هي الهاجس الأهم لدى متخذي القرار الأمريكي. وأسباب ذلك عديدة إلا أن أهمها هو تأثير الصين الكبير على الأوضاع الاقتصادية وبالتالي السياسية في الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة لا تعتمد كثيراً على النفط الشرق أوسطي (أكبر مصدر للنفط إلى أمريكا هي كندا) واهتمامها بالنفط في الشرق الأوسط نابع من أهمية النفط وأثره على الاقتصاد الدولي (أوروبا وآسيا وأفريقيا) أكثر منه على الولايات المتحدة. وثانياً أن العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة علاقات غير متكافئة بمعنى أن الصين تصدر إلى الولايات المتحدة أكثر مما تستورد مما سبب ويسبب أكبر عجز تجاري في تاريخ الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن الصين أصبحت تملك أكبر احتياطي نقدي من الدولار الأمريكي ولها دور كبير في تحديد قيمة الدولار بالنسبة للعملة الأخرى وبالنسبة للمعادن الثمينة.

لذلك وعلى الرغم من أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لأمريكا، يجب أن نؤكد على أن الشرق الأوسط لم يعد يحتل ذلك الدور المركزي في التفكير الاستراتيجي الأمريكي خاصة مع انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على النفط الشرق أوسطي ومع امتصاص المشاكل الاقتصادية النابعة من ارتفاع أسعار النفط والذي كان أكثر أهمية ومركزية خلال سبعينات وثمانينات القرن المنصرم. وهذا لا يعني قط أن الشرق الأوسط لم يعد مهماً أو مركزياً في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، بل يعني انخفاض مركزيته فقط.

مع ذلك فهناك عاملان يلعبان دوراً مهماً في بقاء الشرق الأوسط داخل الدائرة المركزة للفكر الاستراتيجي الأمريكي هما: وجود إسرائيل والعلاقات الخاصة بينها وبين الولايات المتحدة والتي تدعمها المصالح المشتركة بالإضافة إلى العوامل الأيديولوجية التي تلعب دوراً كبيراً في تلك العلاقة الخاصة. والعامل الثاني هو الحرب على الإرهاب والذي يمثل الشرق الأوسط أهم منابعه. وهنا علينا التنويه بأن الحرب على الإرهاب تأخذ حيزاً مهماً من تفكير متخذي القرار الأمريكيين، علماً أن هذه الحرب ونتيجة طبيعتها الخاصة مبنية على جملة تناقضات يصعب التعامل معها بشكل أحادي ومنظم. وأهم هذه التناقضات أنها حرب على عدو غامض هلامي متحرك من الصعب بل من المستحيل تحديد مكانه وموقعه من أجل محاربتة وتدميره، كان الاعتقاد بأن غزو بلد معين مثل أفغانستان أو قتل شخص محدد مثل بن لادن سيمثل خطوات على طريق إزالة هذا العدو. إلا أن ما حدث ويحدث في العالم وفي أمريكا يثبت أن هذا العدو ما زال موجوداً (من وجهة النظر الأمريكية). ومما يُقوّي هذا الرأي وجود مصالح اقتصادية وسياسية وإستراتيجية مرتبطة بالحرب على الإرهاب لن تسمح بتحويل هذه الحرب إلى أمر هامشي. ولكي لا يستنتج البعض أن هذه الحرب تتعلق بالشرق الأوسط أو الإسلام فقط فإننا نتحدث هنا عن مصالح ومؤسسات وصناعات كاملة من الصعب تقدير قيمتها تعتمد في وجودها الآن على الحرب على الإرهاب. فالتغييرات الحكومية المؤسسية داخل الولايات المتحدة (وزارة الأمن الوطني وتشكيلها من قبل الرئيس بوش الابن مثلاً) والشركات والمصالح الاقتصادية المرتبطة بالأمن، أو بالمطارات، أو الشركات أو المؤسسات الحكومية والخاصة، أضف إلى ذلك الأموال الطائلة والمستثمرة في تكنولوجيا

المعلومات والمراقبة والأمن إلخ. وهناك من يقدّر أن النشاطات المرتبطة بالأمن والحرب على الإرهاب في الولايات المتحدة تبلغ أكثر من خمسين مليار دولار سنوياً. أضف إلى ذلك كله مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة في الإرهاب والتي بدأت تتغلغل في بعض الجامعات الأمريكية إذ توجد الآن أقسام لدراسة الإرهاب ومكافحة الإرهاب حيث يمكن للطالب الحصول على درجة علمية في هذا الموضوع.

نخلص إذن إلى أن النظرة المسيطرة على مفهوم المصالح الأمريكية لدى النخب هناك، وخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط والبلاد العربية، تمّزّج عبر منشورين أساسيين هما مفهوم الحرب على الإرهاب والعلاقة مع إسرائيل. وهذان العاملان شكلاً واحداً من التناقضات الرئيسية في المواقف الأمريكية مما حدث ويحدث في البلاد العربية. وعلينا هنا لفهم هذه التناقضات أن نحاول فهم جوانب معينة من نمط التفكير الأمريكي فيما يتعلق بموقع أمريكا ودورها في العالم. فالأمريكيون (على الأقل الأكتريّة في أمريكا) يؤمنون بأن نظامهم السياسي هو النظام الأمثل في العالم وكذلك نظامهم الاقتصادي ولذلك ينظر لهم العالم بصفتهم نموذجاً يحتذى به ما عدا أولئك الذين يكونون العداء لهم لأن أمريكا أفضل وأحسن. وهذا ليس بالضرورة ما تؤمن به النخب الواعية للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية لأمريكا إلا أن هناك جانباً يتعلّق بالإيمان بأن أمريكا هي بلد الديمقراطية وبأن لها دوراً عالمياً في الحفاظ على أمنها القومي إذ بذلك تقوم أمريكا بتوفير الزخم للحركات الديمقراطية في العالم. وأحد التناقضات التي تواجهها هذه الأيديولوجيات تتمثل في أنه سرعان ما يكتشف متخذ القرار الأمريكي أن الحركات الديمقراطية في العالم ليست بالضرورة مؤيدة لوجهات النظر الأمريكية أو أنها ذات موقف نقدي من سياسات أمريكا. وللتعامل مع هذا التناقض (وليس بالضرورة كله) نجد ذلك النمط من الفعاليات الذي تبلور بشكل كبير في العقود الماضية ألا وهو الفعالية المتزايدة لمؤسسات المجتمع المدني المستقلة (نسبياً) في بلدان العالم المختلفة والتي تدعم نشاطات عديدة ومتنوعة وفي أكثر الأحيان بشكل ينطلق من مفاهيم محددة للديمقراطية ولحقوق الإنسان والمرأة والشباب إلخ. ولا نستطيع وضع كافة المؤسسات الأمريكية المدنية في خانة واحدة كما يفعل البعض والقول بأنها أداة للسياسة الخارجية الأمريكية. فالكثير من هذه المنظمات والعاملين فيها يؤمنون إيماناً تاماً بمبادئ معينة قد تتناقض مع السياسات الأمريكية. إلا أن واحدة في نقاط القوة في السياسة الأمريكية هي قدرتها على التعامل مع المواقف المختلفة أو المتناقضة لا بل محاولة استخدامها للتخفيف (وليس لحلّ) التناقضات بين السياسات الأمريكية الفعلية والخطاب السياسي الأمريكي الذي لا زال يعتمد على مبادئ أو مفاهيم مثل الحرية والديمقراطية والمساواة أمام القانون إلخ.

وكما تلعب المؤسسات المدنية غير الحكومية أدواراً توطئية بين السياسة الأمريكية والخطاب السياسي الأمريكي، فإن مؤسسات الدراسات والأبحاث المختلفة تلعب دوراً توطئياً (بشكل مختلف طبعاً) بين متخذي القرار ومستشاريهم من جهة والدارسين والباحثين والمراقبين من جهة أخرى. ويمكننا القول بنوعٍ من الثقة بأن مراكز ومؤسسات الأبحاث والدراسات تشكّل ذلك الحيز الذي تتصادم فيه الأفكار

وتتنوع فيه التحليلات وتنبثق منه المقترحات والسياسات المختلفة، ومنها يقوم مستشارو صانعي القرار بانتقاء بعضها وعرضها كمقترحات على متخذي القرار. من هنا نجد، عبر تفحص ودراسة ما تنتجه مراكز الأبحاث هذه من دراسات، آراء وأفكاراً قد تختلف مع بعضها البعض بشكل كبير أو ضئيل، من جهة أخرى يمكننا أيضاً ملاحظة أن مراكز الأبحاث هذه لا تشكل بالضرورة كافة الخيارات المطروحة التي قد تُقدّم لمتخذي القرار، خاصةً في فترات يكون فيها الفاصل الزمني بين الحدث والقرار ضئيلاً وتكون الخيارات قليلة العدد والقرارات سريعة بالضرورة.

ويمكننا تقسيم أنواع مراكز الدراسات هذه إلى نوعين رئيسيين ومبرّر هذا التقسيم أن مراكز كهذه تعتمد بشكل كبير على التمويل وهذا التمويل بدوره يحدد بشكل كبير التوجهات السياسية والإستراتيجية لمراكز البحث. فهناك مراكز مهمة وكبيرة مرتبطة بالحزبين الكبيرين (معهد البروكنجز مثلاً مع الحزب الديمقراطي) و(معهد انتربرايز مع الحزب الجمهوري) إلا أن هناك مراكز قد ترتبط بأجنحة مختلفة من كل حزب. وما يهمنا هنا نوع آخر من المراكز أي تلك المختصة في منطقة محددة هي الشرق الأوسط وما يحدد بشكل عام مواقف المؤسسات الدراسية المختلفة هذه (وذلك بسبب خصوصيات العلاقة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط) هي العلاقة أو الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي وأساساً الموقف من إسرائيل. وأكثر المراكز هذه تؤيد تأييداً مطلقاً سياسات إسرائيل وتتلون حسب تلون السياسات الإسرائيلية فتصبح أكثر محافظة ويمينية إن وصلت الأحزاب اليمينية الإسرائيلية للحكم وتتخذ مواقف أقل تشدداً عندما تصل أحزاب أخرى إلى السلطة في إسرائيل. إذن فالمعيار بالنسبة لمراكز كهذه هو ما يروه كمنحصة إسرائيل في تلك اللحظة. وقد انتشرت مراكز الدراسات هذه خاصة عندما بدأت تتردد أصوات في الولايات المتحدة ترى أن هناك توافقاً وتحالفاً بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة التماثل والتطابق الكاملين. ويذكرنا هذا بما قام به بعض الأكاديميين في الولايات المتحدة قبل بضع سنين وذلك كرد فعل على مواقف المنظمة الأكاديمية التي تجمع العديد من دارسي الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية وهي منظمة ميسا Middle East Studies, Assosiation والتي يعتبرها اللوبي الصهيوني مؤيدة للعرب (وهذا غير دقيق)، إذ قاموا بإنشاء منظمة تدعى ASMEA أكثر أعضائها من المعروفين بتأييدهم لإسرائيل ورفض أي انتقاد لها.

بعد تلخيص المحددات الرئيسية للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط يجدر بنا الآن الحديث عن المجموعات المختلفة داخل الإدارات الأمريكية والتي يمكن تسميتها بالمجموعات العابرة للإدارات أي التي لا تتغير مع تغيير الرئيس الأمريكي أو تغيير الأكتية في الكونغرس الأمريكي. ويمكننا تقسيم هذه المجموعات بين متخذي القرار على النحو التالي وذلك من باب التبسيط:

١. الأغلبية الكبيرة من متخذي القرار التي سيطرت ولا زالت تسيطر على مراكز القرار في الولايات المتحدة وهي التي ترى أن هناك حلفاء لأمريكا في الشرق الأوسط ولكن الحليف الأهم والأوثق والذي

يجب أن يبقى الأساس لهذه التحالفات ولأسباب مختلفة هو إسرائيل. وتنقسم هذه المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين:

- أ. المجموعة الأولى ترى أن هناك تماثل كامل وتطابق بين مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل.
- ب. المجموعة الثانية ترى أن هناك توافق بين مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل إلا أن هذا ليس تطابقاً بل توافق إذ قد يحدث أن تختلف البلدان في رؤيتهما لمشكلة معينة، إلا أن هذه الاختلافات تكون ذات طابع تكتيكي أي حول الوسائل وليس حول الأهداف إذ أن الأهداف مشتركة بين الحليفين.
٢. أقلية صغيرة ترى أن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يكون عماد السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة وذلك من منظور أن الاستقرار والمصالح الاقتصادية المرتبطة به هو ما يخدم المصالح الأمريكية ولذلك فإن على الولايات المتحدة الضغط على كافة الأطراف بما في ذلك إسرائيل وذلك لتحقيق السلام إذ أن اتفاق المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل يعني أن السلام هو في مصلحة إسرائيل حتى عندما لا توافق الحكومة الإسرائيلية على ذلك.

وحيث أن هذه الأقلية صغيرة وتأثيرها ضئيل على الرغم من وجودها بين عددٍ ممن يسموا بالمحترفين العاملين في وزارة الخارجية، فقد تمتعت المجموعتان الأولى والثانية بالتأثير الأهم خلال العقد الماضي. ونلاحظ أن المجموعة الأولى كانت أكثر أهمية وأثراً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط في عهد الرئيس بوش. وخاصة أن هذه المجموعة مكونة بشكلٍ رئيسي من المحافظين الجدد (وفيها عدد قليل من الليبراليين الصهاينة) الذين رأوا لهم في تنبأهم والحكومات اليمينية في إسرائيل حليفاً أيديولوجياً قوياً. أما المجموعة الثانية فيبدو أنها أكثر المجموعات تأثيراً في إدارة أوباما. إلا أنها لا تسيطر سيطرة تامة على عمليات اتخاذ القرار بسبب الوجود ولو الأضعف للمجموعة الأولى. ومن هنا يمكننا القول بأن النقاشات والمواقف الأمريكية حول ما حدث ويحدث في بلادنا تأثر أساساً بأراء هاتين المجموعتين ومواقفهما المختلفة أحياناً والمتطابقة أحياناً أخرى. ولتلخيص هذه المواقف وحيثياتها وربطها باختلاف الآراء بين هاتين المجموعتين سنقوم مرة أخرى بالتقسيم غير الدقيق وذلك لتداخل المواقف بعضها مع بعض. وقبل القيام بهذا التقسيم علينا التأكيد على أمرين الأول أن الإدارة الأمريكية فوجئت كما فوجئ العالم بالأحداث في العالم العربي ولذلك تميّزت مواقفها المبكرة بكونها ردود فعل أكثر منها فعاليات وثانياً أن الإدارة حاولت منذ البداية وعلى الرغم من ترابط الأمور بعضها مع بعض بالنظر إلى كل دولة عربية على حدة وعدم تعميم ما يحدث في بلد على بلد آخر.

عامل المفاجأة والسرعة في تطور الأمور لعب دوراً كبيراً في البداية خاصة فيما يتعلق بتونس ومصر. إلا أن ما زاد الموضوع تعقيداً كان الموقف المختلف لحليفي للولايات المتحدة في المنطقة أي السعودية وقطر. فبينما كانت السعودية تؤيد زين العابدين ولها موقف سلبي من أية عملية تغيير ناتج عن

انتفاضة شعبية لا بل زُهاب من أي تحرك جماهيري خاصة في الدول التي تربطها فيها علاقات متينة وقوية، كان موقف قطر أقرب إلى المعارضة التي كانت قطر قد بدأت بتمويلها ودعمها إعلامياً خاصة عبر قناة الجزيرة. وكان من السهل على الولايات المتحدة أن تتدرج في مواقفها وأن تحاول إمساك العصا من الوسط لحين رؤية ما سيحدث. فمن جهة كانت تنتقد بعض الممارسات اللاديمقراطية لزين العابدين ولكنها كانت ترسل رسائل سرية توصي بدعمه وتطالبه بإجراء القليل من الإصلاحات وتحاول في نفس الوقت فتح خطوط مع المعارضة ومع أوساط مختلفة من الحكومة. وكان هذا الجمع في المواقف المعلنة والرسائل والتحركات السرية يعطي الإدارة الأمريكية فرصة لحفظ ماء الوجه وللتعامل مع المتغيرات حين حدوثها. إلا أن السقوط المدوي والسريع لزين العابدين وبدء المظاهرات الشبابية في مصر واجه الولايات المتحدة بتعقيدات أكبر. فمن جهة لم يكن هناك تأثير مباشر أو كبير لما حدث في تونس على موازين القوى في الشرق الأوسط وخاصة على إسرائيل. إلا أن ما بدأ يحدث في مصر كان له بالضرورة أثر أكبر على الشرق الأوسط. فمصر بلد مركزي ولها علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة وتحصل على ثاني أكبر كمية من المساعدات بعد إسرائيل. وهي بالإضافة إلى ذلك الدولة العربية الأولى التي عقدت اتفاقية سلام مع إسرائيل وأصبحت حليفاً مهماً للولايات المتحدة في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالمشاكل مع إيران من جهة وفي مكافحة الإرهاب من جهة أخرى. لذلك حاول متخذو القرار في الولايات المتحدة التعامل مع مصر بشكل مشابه لما فعلوه في حالة تونس مع اختلافين كبيرين. أولهما أن قدرة الولايات المتحدة على التأثير في مصر وخاصة في إطار العلاقات القوية والمتينة مع مؤسسة الجيش المصري أكبر مما هي في تونس وثانيهما الخوف الدائم على مسألة السلام مع إسرائيل. كذلك واجهت الولايات المتحدة ذلك الاختلاف في المواقف بين حلفائها فمن جهة دعمت قطر قوى المعارضة بينما وقفت كلاً من السعودية وإسرائيل مع حليفهما مبارك لا بل طالبتا بقوة دعمه ضد المنتفضين عليه.

ويجدد بنا التنويه أن الرئيس أوباما كان قد أصدر أمراً في آب/أغسطس من عام ٢٠١٠ وذلك قبل انتفاضة تونس بعدة أشهر بإعداد تقرير سري (كُشِفَ عنه فيما بعد) حول إمكانيات اللااستقرار في العالم العربي؛ إذ كان يريد أن يعرف الأشياء التي يؤدي حدوثها إلى مشاكل من الصعب حلها لهذه الأنظمة. كان التقرير شديد التفاؤل وذلك رغم المشاكل الكبيرة في مصر ورغم الفساد ورغم التلاعب في انتخابات نوفمبر عام ٢٠١٠. هذه القناعات بأن استقرار الأنظمة شيء شبه مؤكد كان السبب الرئيسي لعدم اتخاذ موقف محدد مما حدث في تونس إذ أن الرئيس أوباما لم يدل بأي بيان رسمي حول ما حدث إلا في اليوم الذي غادر فيه زين العابدين تونس متوجهاً إلى السعودية أي بعد شهر كامل من بدء الانتفاضة التونسية. ورأى بعض المراقبين (كما كتبت مجلة الشؤون الخارجية Foreign policy) بأن فريق أوباما كان القائل بعدم التدخل في ما حدث في مصر إذ أنه كان غير قادر على التأثير في مجريات الأمور. بينما يرى آخرون أن إدارة أوباما كانت تتخبط ولا تعرف ماذا تفعل. وانعكس هذا في تصريحات المسؤولين الأمريكيين في تلك الفترة إذ بدأت بتصريح لكلنتون (وزيرة الخارجية آنذاك) بأن مصر "مستقرة" ورفض جو بايدن (نائب الرئيس) بأن يصف

مبارك بالدكتاتور وتصريح فرانك وايزنر (مبعوث البيت الأبيض إلى مصر) بضرورة بقاء الرئيس المصري في منصبه. لكن الإدارة وفي نفس الوقت كانت تنتقد تصرفات الشرطة والأمن المصريين مع المتظاهرين وتدعو إلى عدم استعمال العنف في التعامل معهم. ويمكننا القول بأن الإدارة في تلك الفترة كانت تتأرجح بين مقولات المجموعتين السالفتي الذكر. فالمجموعة التي تنظر إلى تطابق المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل رأت فيما يحدث في مصر تهديداً لإسرائيل ولم تُعزِ انتهاباً أو اهتماماً للشعب المصري من جهة وللمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة ورگزت بشكل أساسي على دعم النظام بصفته دعماً لاستقرار المنطقة واستقرار مصر ورأت فيما يحدث تهديداً للولايات المتحدة وذلك بتركيزها على الرهَاب الأمريكي من الإسلاميين خاصة الإخوان المسلمين. إلا أن المجموعة الثانية رأت فيما يحدث في مصر فرصةً لأحداث تغييرات رأت أنها ضرورية لأن أوضاع مصر الداخلية أصبحت لا تطاق ولأنها رأت في التغيير إمكانية إيجاد حلفاء أقوى من مبارك الذي فقد الكثير من سطوته في مصر. وكان رأي السعودية وإسرائيل دعماً للموقف الأول بينما وقفت قطر تدعم الموقف الثاني. وحيث أن الإدارة لم تستطع حسم موقفها بالسرعة المطلوبة قامت التطورات في مصر بحسم الموقف. وكما ذكرنا سابقاً فقد كانت تجربة الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية قد علمتها أن الاعتماد على الأشخاص لا يفيد دوماً وبأن عليهما الاعتماد على المؤسسات كحلفاء، قام الأمريكيون بسرعة بالتركيز على أهمية دور مؤسسة الجيش بصفتها المؤسسة الوحيدة القوية التي لم تتفتت بينما أصبحت مؤسسات الدولة الأخرى خاصة الأمن والشرطة غير فاعلة.

وفي نفس الوقت قام مؤيدو المجموعة الثانية بالتركيز على عدة نقاط أهمها أن هذه الثورات لم ترفع شعارات ضد الولايات المتحدة ولا حتى إسرائيل بل كانت بالأساس من أجل إصلاحات وتغييرات داخلية، لذلك لم يروا فيها خطراً يهدد مصالح الولايات المتحدة بل رأوا فيها فرصة لتغيير مهم في المنطقة ألا وهو التركيز على المشاكل الداخلية للدول ومحاولة التقليل من أهمية الصراع العربي الإسرائيلي وذلك بإيجاد بؤر اهتمام مركزية جديدة أهمها النكوص إلى الداخل والتركيز على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل كل بلد. وفي نفس الوقت حاولت المجموعة الأولى استخدام نفوذها في الكونجرس (حيث الأغلبية الجمهورية) إذ عقدت في ٩ و ١٠ فبراير ٢٠١١ لجنة الشؤون الخارجية برئاسة إيلانا روس ليهتينين الجمهورية المؤيدة وبقوة لإسرائيل والداعمة للحفاظ على مبارك ودعمه حتى النهاية وهوارد بيرمان عن الحزب الديمقراطي المعروف بتأييده لإسرائيل واستمعت اللجنة لآراء عدة اخصائين جلهم من مؤيدي إسرائيل ركزوا على ضرورة دعم مبارك حتى النهاية إلا أنه وكما ذكرنا آنفاً حُسمت الأمور في مصر بسرعة كبيرة فاجأت الجميع. ويمكننا القول بان ما حدث في تونس ومصر أعطى دفعة قوية للمجموعة الثانية التي أمست مهيمنة على القرار السياسي فيما يتعلق بالشرق الأوسط. ولم يعن هذا أبداً صمت المجموعة الأولى، لأنها كانت تحاول إعادة جمع صفوفها خاصة في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية حيث اعتقد كثيرون بأن هناك فرصة كبيرة لعدم إعادة انتخاب اوباما وانتخاب مرشح جمهوري. وكان المرشحون الجمهوريون الأساسيون يتنافسون على دعم إسرائيل ويقفون موقفاً عدائياً

مما حدث في البلاد العربية إذ رأوا فيه خطراً على إسرائيل وعلى أمريكا خاصة عندما بدأت نتائج الانتخابات تظهر تفوقاً ونجاحاً ملحوظاً للأسلميين في مصر وتونس وكذلك ليبيا.

مرت السياسة الأمريكية بمرحلة قصيرة كانت مرحلة مراجعة وإعادة نظر بالأمر خاصة خلال فترة الأحداث في ليبيا حيث أخذت أوروبا زمام المبادرة بموافقة أمريكية وكان التدخل العسكري المباشر. كذلك تميزت تلك الفترة بالاهتمام الأمريكي بالأوضاع والمشاكل الداخلية خاصة أنها كانت فترة تحضير للانتخابات الرئاسية. كان من السهل جمع موافقة الكثيرين على العمل ضد القذافي الذي لم يُبق له حليفاً، إلا أن تبعات التدخل الأوروبي والخلافات بين حلف الأطلسي وروسيا خلال عمليات ليبيا وصعود الحركات الإسلامية المقاتلة في ليبيا نفسها أدى إلى تعقيدات كثيرة بالنسبة للولايات المتحدة أهمها الخوف من صعود ما سموه بالإرهاب الإسلامي وامتداده إلى أفريقيا جنوب الصحراء وبداية صعود الخلافات مع دول أخرى خاصة روسيا والصين. وإن كانت فرنسا قد بدأت بلعب دور رئيسي فيما يتعلق بتونس ثم ليبيا فإن ازدياد الدور المالي والسياسي لدولة قطر أصبح ظاهرة مهمة بدأت الولايات المتحدة بأخذها بعين الاعتبار لا بل الاعتماد الجزئي عليها لتمرير مصالحها. من جهة أخرى حاولت المجموعة الأولى استغلال بعض الأحداث خاصة في ليبيا ضد الإدارة الحالية لكنها لم تنجح في ذلك.

كانت فترة التحضير للانتخابات الأمريكية ونجاح أوباما للمرة الثانية فرصةً لمتخذي القرار السياسي الخارجي لدراسة تطور الأوضاع في المنطقة ومحاولة التعامل مع المستجدات والتطورات التي فقدت الكثير من تسارعها. فأوضاع تونس ومصر وليبيا والتناحرات والتنافرات الداخلية أخذت طابعاً شبه مريح للولايات المتحدة إذ اتسمت عمليات الانتقال بعدم حصول تغيرات تؤثر على مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية وتدرجياً بدا الخوف من الجماعات الإسلامية "المعتدلة" كالأخوان المسلمين بالتحول إلى النظر إليهم بصفتهم تنظيمًا مسؤولاً يمكن التعامل معه لا بل التعاون معه بشكل إيجابي. وهذا لا يعني بالمرءة أن الولايات المتحدة أصبحت تثق بهذه الجماعات أو تعتبرها حليفة لها بشكل كامل إذ أن الولايات المتحدة لا زالت تعتمد على حلفاء آخرين لها في هذه العلاقة مثل قطر والسعودية إلا أن الولايات المتحدة توصلت إلى نتيجة إن إعادة الاستقرار للمنطقة لا يكون إلا بمشاركة فعالة للقوى الإسلامية وأن عليها التعامل معها بشكل إيجابي لحماية مصالحها. وطالما أن هذه القوى ستكون قوىً مسؤولة بالعرف الأمريكي بمعنى أنها ستحافظ على التزامات بلادها السياسية خاصة تجاه إسرائيل ولها برنامج اقتصادي يعترف بأولوية القطاع الخاص والحرية الاقتصادية فإن الولايات المتحدة لن تقف منها موقفاً معادياً، لا بل ستتعامل معها بشكل إيجابي. إلا أن الولايات المتحدة رأت أيضاً فرصةً لها في التعامل مع العديد من القوى (إسلامية ومدنية) وتعزيز دورها وتأثيرها على المرحلة الانتقالية. بذلك أصبح للولايات المتحدة حلفاء كثيرين وأصبحت تنظر إلى الجماعات الإسلامية المعتدلة بصفتهن الجيش الاحتياطي لسياساتها في المنطقة.

بعد إعادة انتخاب أوباما وتعيين كيري وزيراً للخارجية بدأت تظهر معالم السياسة الأمريكية المتجددة

تجاه المنطقة. فالأوضاع السورية المعقدة والحرب فيها وعودة الاهتمام بالمسألة الفلسطينية أديا إلى الدفع باتجاه مختلف بالنسبة لسياسات الولايات المتحدة. ويمكننا تلخيص هذا بالنقاط التالية:

١. تحوّل الاهتمام إلى مركز الشرق الأوسط أي سوريا ولبنان والأردن وبالطبع آخذين بعين الاعتبار دوماً مصالح إسرائيل.

٢. تعدد القوى المؤثرة في هذه المنطقة خاصةً مركزية دور إيران وروسيا.

٣. استمرار القتال في سوريا لفترة طويلة وتحوله إلى حرب أهلية اتخذت طابعاً مختلفاً عما حدث في تونس ومصر. ورغم وجود تشابه بين ما يحدث في سوريا وما حدث في ليبيا، إلا أن هناك اختلافات كبيرة أهمها صمود القوى المؤيدة للحكومة والدعم الكبير لها خاصةً من قبل روسيا وإيران ولاحقاً الدعم العسكري من قبل حزب الله اللبناني واتخاذ القتال طابعاً طائفيّاً واضحاً وتشردم المعارضة رغم المحاولات العديدة للم شملها.

٤. نتيجة للقتال في سوريا ازدادت أهمية الجماعات الإسلامية الجهادية وتأثيرها على الحرب هناك مما جعل هذا العامل أساسياً في المواقف الأمريكية تجاه ما يحدث. فبالرغم من أن الولايات المتحدة اعتبرت أن النظام السوري قد انتهت شرعيته وأن على الرئيس الأسد مغادرة الحكم إلا أنها تباطأت كثيراً (عكس بعض الدول الأوروبية خاصةً فرنسا وبريطانيا وبعض حلفائها المحليين مثل قطر والسعودية إذ بدأت الأولى بلعب الدور المركزي في دعم المعارضة السورية) في توفير أي دعم فعلي للمعارضة السورية يتعدى التصريحات ودعم الآخرين في دعمهم للمعارضة. ويمكن تلخيص الموقف الأمريكي المتردد على النحو التالي: إن كان النظام في سوريا حليفاً لإيران ولحزب الله الإرهابي من وجهة نظر الولايات المتحدة فإن المعارضة كذلك لا يمكن الوثوق بها ليس فقط لتشردمها ولكن لوجود قوى عسكرية سنية متطرفة فيها تصنفها الولايات المتحدة بأنها إرهابية.

ورغم اعتراف الولايات المتحدة بأن الخسائر البشرية في سوريا فاقت ما هو مقبول إلا أنها لم تكن على استعداد بعد لدعم المعارضة دعماً كاملاً وشاملاً ودون شروط بالرغم من انها تريد التخلص من حكومة بشار الأسد. لذلك فإنها تجد في الوضع العسكري والسياسي الحالي فرصة كبيرة لضعاف الطرفين. فمن جهة أنهنك الجيش السوري وأصبح غير قادر على تهديد إسرائيل أو حتى لبنان التي كان لسوريا دوراً فعالاً فيها لا بل أصبح الجيش السوري بحاجة لدعم من قوى لبنانية كحزب الله في معاركه ضد المعارضة.. ومن جهة أخرى فإن استمرار القتال يُنهك القوى العسكرية الجهادية داخل سوريا كذلك. من هنا فإنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة إيقاف القتال (حتى لو استطاعت ذلك وهي غير قادرة عليه). بل إن من مصلحتها إنهاك الطرفين وانتظار لا بل الدفع باتجاه تشكيل قوى اجتماعية وعسكرية تستطيع اتخاذ زمام المبادرة السياسية إن توصلت الأطراف إلى حلّ. من هنا يمكن تفسير التردد والتهميل الأمريكي في اتخاذ مواقف فعلية وقوية تؤثر على مجريات الأحداث. فأمريكا ليست منزعة من توازن القوى داخل سوريا

واستمراره بهذا الشكل فهو سيضعف الطرفين وهذا ما تريده ولن تتدخل الولايات المتحدة بشكل قوي وفَعَال إلا إن تحول ميزان القوى لصالح طرف الحكومة السورية. إلا أن الولايات المتحدة تريد التأكد من أن الدعم الذي ستقدمه سيكون في صالح قوى سياسية لها مستقبل في بلد كسوريا وتستطيع مواجهة المد الجهادي الإسلامي لكنها لم تجد هذه القوى بعد رغم محاولاتها ومحاولات حلفائها المتعددة.

5. تبلور توجه أمريكي جديد منذ بداية وزارة كيري وهذا الموقف يتعامل مع الأحداث تعاملًا يجمع بين رؤية ما يحدث في كل بلد على حدة من جهة والتركيز على المستويين السياسي والعسكري (أي التحالفات الإستراتيجية) ومن جهة أخرى النظر إلى ما حدث ويحدث نظرة شمولية تتسم بالتركيز على البعد الاقتصادي. فالأمريكيون توصلوا إلى استنتاج أن الاستقرار في المنطقة وكذلك الاستقرار أساسه اقتصادي اجتماعي لذلك عليهم الانخراط في عمليات إعادة بناء الاقتصاد في المنطقة بشكل يؤمن مصالحهم. وهم بذلك يقومون بعكس استراتيجية بوش والتي كانت تلخص باستخدام القوة العسكرية لحماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. أما الآن فيبدو أن هناك توجه جديد لاستخدام القوة الاقتصادية والتغلغل الاقتصادي لحماية المصالح الاستراتيجية. وهذا يفسر محاولة الولايات المتحدة إحياء عملية السلام المتوقفة منذ فترة طويلة عبر الدعم أو الوعد بالدعم الاقتصادي وتبني نظرية السلام الاقتصادي ليس بالضرورة بالشكل الذي طرحه نتنياهو إلا أنه ليس مختلفاً كثيراً عنه.

أما فيما يتعلق بالوضع العام في المنطقة فإن التوجه العام للولايات المتحدة لا زال توجهاً يريد الحفاظ على الوحدات السياسية وعدم تقسيمها لأنه يرى في التقسيم جذوراً للاستقرار. وعلى الرغم من أن التوجهات الأمريكية تريد دعم الاستقرار إلا أنها تريد استقراراً مناسباً لمصالحها. فالولايات المتحدة كانت ولا زالت لا تمنح لبل تعترف بمصالح بلدان أخرى في المنطقة مثل روسيا والاتحاد الأوروبي وكذلك الدول الكبيرة في المنطقة كإيران وتركيا (لإسرائيل وضع مختلف إذ أنها يجب أن تبقى قوة عظمى محلية على الأقل على المستوى العسكري لتأمين مصالح الولايات المتحدة). إلا أن الولايات المتحدة تريد تحجيم نفوذ هذه القوى، لا بل تعتقد أن هناك العديد من الدول الصغيرة والمتوسطة التي تؤيدها في ذلك. والولايات المتحدة على استعداد للاعتراف بدور أكبر لمصر لأنها بذلك تستطيع الاعتماد على التنافس المصري الإيراني التركي بصفتهما الدول الأكثر أهمية في المنطقة وبذلك تضعف النفوذ الإيراني. فالإدارة الأمريكية تعرف أن دول الخليج العربية لا تستطيع عمل شيء فعلي لإيقاف النفوذ الإيراني، لا بل أنها بحاجة للدعم الأمريكي في هذا المجال بينما دول كمصر وتركيا تستطيع أن تلعب دور اللاجم لإيران ونفوذها في المنطقة بدعم من الولايات المتحدة بشكل أكثر فعالية.. فالدور الذي تراه الولايات المتحدة لها في المنطقة هو اقرب إلى دور قائد الفرقة الموسيقية بدلاً من دور تقوم فيه هي بالعزف وعند الضرورة العزف المنفرد. فهذه الطريقة التي اتبعتها بوش لم تتجح، لا بل سلّمت العراق لإيران. ودور القيادة الموسيقية الذي تتبعه الإدارة وتريد دعمه بالجانب الاقتصادي يعتمد على توزيع الأدوار على القوى الإقليمية الحليفة وإعطاء دور للقوى الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والاعتراف بدور لروسيا وإيران

وتقوم الولايات المتحدة بهذا التوزيع بصفته غير مكلف اقتصادياً وعسكرياً ولكنه يسمح لها بلعب دور القيادة. ومن الجدير بالذكر أن هذا الدور الأمريكي والاعتراف بالمشاركة الروسية قد يكون على علاقة بسياسة الولايات المتحدة في التخفيف من معارضتها للنفوذ الروسي المتمدد مرة ثانية في أوروبا وذلك عبر الاعتماد المتزايد لدول أوروبا، على الغاز والنفط الروسيين، فيكون بذلك التنازل الأمريكي للروس في الشرق الأوسط ثمناً لتنازل روسيا لأمريكا وأوروبا الغربية في أوروبا.

قائمة المصادر

- Foreign Policy, 20102013-.
- Foreign Affairs, 20102013-.
- International Crisis Group Reports, 2010 - 2013.
- Time Magazine.
- US News and World Report.
- New York Times.
- Washington Post.
- Revolution in the Arab World. New York, 2011.
- Marc Lynch: The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East, 2012.
- Critical Issues in the Middle East Roundtable Series - Council on Foreign Relations.
- Roundtable Series on the Rise of Islamist Political Movements and U_S_ Foreign Policy - Council on Foreign Relations.
- Middle East - United States Policy Toward the Middle East, a Dossier.
- Obama Invokes Teddy Roosevelt's Big Stick Diplomacy.
- National Interest Alarmism on Islamism - Council on Foreign Relations.
- Re-Orienting America - Council on Foreign Relations.
- Inderjeet Parmar: Think Tanks and Power in Foreign Policy. Palgrave, 2004.
- F Gregory Gause III Saudi Arabia in the New Middle East. Council Special Report, 2012.
- Council on Foreign Relations Foreign Affairs: The New Arab Revolt What Happened, What It Means, and What Comes Next, 2011.
- The Mideast Crack-Up. 2013.
- Has Obama Properly Handled the Arab Spring, 2013.
- Issue Guide One Year of 'Arab Spring' Upheavals - Council on Foreign Relations.
- The Arab Spring Implications for US Policy and Interests. Middle East Institute, 2013.
- Nicholas Kitchen: The Contradictions of Hegemony: The United States And the Arab Spring, 2013.
- Islamist vs_ Secularists The Post-Revolution Struggle for the Arab Soul - SPIEGEL ONLINE.
- Richard N. Haas: Think Tanks and US Foreign Policy. 2002.
- Naomi Klein: The Shock Doctrine. New York: Metropolitan Books.